هل نجيد »حفظ« التاريخ حتى لا يكرر نفسه؟ مؤسسة المحفوظات الوطنية عالقة في »المؤقت«

في المستودعات تحت مبنى البيكاديللي (علي علوش

المؤلف: الاطرش رشا

التاريخ: 30-06-2001

رقم العدد:8938

لماذا العودة اليوم إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية؟ يجب أن يكون السؤال: لم لا؟ لا سبب محدداً لمتابعة ما يجري بشأن مؤسسة يفترض أنها حيوية، لا للدولة وحسب، بل لكل مواطن، وللتاريخ، سوى التذكير بالمشاكل العالقة للمؤسسة، والتي يعود تاريخ بعضها إلى عشر سنوات للوراء، في حين برزت بعض المشاكل الأخرى منذ سنوات قليلة، أي عندما سنّت الدولة عدداً من القوانين التعريفية والتنظيمية للمؤسسة، القوانين التي ما زالت غير قابلة للتطبيق بشكل كامل. فما الذي جدّ بالنسبة إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية؟ وماذا عن محفوظاتها المتفاوتة ما بين مخطوطات عن الصلوات الإسلامية مع رسومات للأضرحة المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة (العام 8501 هجري)، وعن علم الفلك (العام 0621 هجري)، بالإضافة إلى لوحات الأعلام اللبنانيين مثل أحمد فارس الشدياق والبطريرك اسطفان الدويهي بريشات الرسامين اللبنانيين الرواد، وبين الكتب التاريخية والأرشيف الإداري للدولة قديمه وجديده؟ وهل كانت ثلاث سنوات انقضت على انعقاد ورشة عمل خاصة بموضوع الأرشفة، والتي صدرت عنها توصيات عدة ليست القوننة أبرز ما جاء فيها، كافية ليتحول نظر مجلس الوزراء إلى الجهة الوحيدة المخولة أن تكون بنك المعلومات والذاكرة الحية لحكومات لبنان المتتالية، ولتراثه السياسي والاجتماعي والثقافي؟ تبدو الإجابة، وإن ترنحت ما بين نعم ولا، أكثر ميلاً لتأكيد ما قاله فؤاد عبيد مدير عام مؤسسة المحفوظات الوطنية بأن »جداول حكومات ما بعد الحرب في لبنان لم تلحظ يوماً الشؤون الثقافية والحفظية من بين أولوياتها، إذ ركزت على المسائل المتعلقة بالبنى التحتية وما شابه ذلك. لكن يجب علينا أن نفرّق في مفاهيمنا ما بين الأولويات والكماليات«. وإذ تحاول المؤسسة لفت نظر الرأي العام إلى أهمية عملها الأرشيفي والتاريخي من خلال إقامة المعارض لموجوداتها في مختلف المناطق اللبنانية، ومن خلال اتباع نشاطاتها بالمؤتمرات الصحافية التي تطلق عبرها صيحات الاستغاثة من الوضع الهيكلي واللوجيستي المتردي للمؤسسة منذ أجريت الترتيبات »المؤقتة« لوجودها بموجب مرسوم صادر في العام 8791، فما زالت مؤسسة المحفوظات لا تقوى على تطبيق جزء لا يستهان به من القوانين التي جادت بها الدولة عليها. نعم، تحسن حال المستودعات القابعة تحت الأرض. وصحيح أنها لم تعد مخازن مهجورة تفوح منها رائحة العفن وتسرح فيها الجرذان من جراء انتهاك المياه وسائر »العوامل الطبيعية« لحرمتها بعدما دنستها عبثية الحرب اللبنانية. ولا شك في أن المحفوظات، او ما تبقى منها أو ما عرف طريقه سالماً من بعد تدمير »دار الكتب الوطنية« التي كان مركزها (عشية اندلاع الحرب) في

وسط المدينة، لا شك أن تلك المحفوظات هي اليوم أفضل حالاً، وتحفظ في خزائن جرارة جميلة يفاخر »أهل البيت« بأنها على طراز مكتبة الكونغرس الأميركي. ذلك بالإضافة إلى جملة من المراسيم والقوانين التي تبلورت بعد طول انتظار: القانون الرقم 144 (العام 5991) القاضي بحق المؤسسة في أن تودع نسخة من أية مطبوعة أو مادة سمعية بصرية تسجل أو تنتج أو تطبع في لبنان، القانون الرقم 261 (العام 9991) المتعلق بالمحفوظات الوطنية والذي يعرّف المحفوظات العامة والخاصة، والأحكام الجزائية لكل عملية إتلاف أو تزوير، كما يعنى بتنظيم مهمة الجمع والحفظ من قبل مختلف الجهات. وهناك أيضاً عمل على تحديد المجموعات الحفظية، أو موجودات المؤسسة، وحصر لمجموعة المخطوطات الموجودة لدى مؤسسة المحفوظات الوطنية. بالإضافة إلى البدء بتنفيذ مشروع مكننة المؤسسة بالتعاون مع وزارة الإصلاح الإداري والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأرشفة المواد والوثائق، وحفظ بعض الموجودات على ميكروفيلم. لكن.. ما زالت المستودعات في مكانها بمحلة الحمراء، تحت المبنى التجاري للبيكاديللي، حيث لم تحصل أي عمليات حقيقية للصيانة أو إعادة تأهيل طوال فترة الحرب وما تلاها. وما زال الانقطاع المفاجئ في التيار الكهربائي، إلى جانب غياب الرقابة على »مناخ« المستودعات، والتي يفترض أن تمتد على مدى أربع وعشرين ساعة، يتسببان في توقف مكيف الهواء من حين إلى آخر. أما معدل الرطوبة، والذي يشترط ألا ترتفع فوق 54 05 في المئة ، فليس هناك ما »يضمنه« سوى آلة تخطيطية تظهر بياناتها أحياناً بلوغ الرطوبة معدل سبعين بالمئة. فالمعدلات مراقبة في غياب التهوئة المناسبة، وبالتالي التعديلات اللازمة على هذه المعدلات. ونأتي إلى خطر الحريق، وخصوصاً أن مسرح البيكاديللي نفسه تعرض له بفظاعة مؤسفة قبل بضعة أشهر. كان الحريق، بطبيعة الحال، قريباً جداً من مستودعات مؤسسة المحفوظات، التي تقفل وينتهي أي دور للحراسة فيها مع انتهاء دوام المكاتب في المؤسسة. فإن توافرت طفايات الحريق في المستودعات، من يخمد النيران إذا حصل واندلعت خارج أوقات الدوام الرسمي؟! يؤكد عبيد أن قضية ملاك مؤسسة المحفوظات الوطنية ما زالت قيد الدرس منذ عشر سنوات »بسبب المعاملات الإدارية، لكن يقال أنها أصبحت الآن في مراحلها الأخيرة لدى مجلس الوزراء. غير أنه حتى ولو صدر مرسوم الملاك، ما زال لا يوجد لدينا مبنى خاص بنا. فقد وعدنا مراراً بعدة أماكن، مثل المبنى الزجاجي في منطقة المتحف، وأحد الأبنية المجاورة لمجلس الوزراء، وكلية الحقوق بالصنائع، والمبنى الذي تشغله حالياً وزارة الداخلية. إلا أنها بقيت وعوداً، فأثرنا الموضوع في مجلس النواب قبل أربعة أشهر، وعدنا لنذكر به قبل شهرين،

لكن شيئاً لم يحدث بخصوصه«. والملاك لا يعني المبنى المفتقد حتى اليوم وحسب، بل يشتمل أيضاً على الموظفين الذين يتطلب تعيينهم قراراً خاصاً من مجلس الوزراء. ففي حين يشير عبيد إلى حاجة المؤسسة (والتي تبلغ موازنتها الحالية مليونا ونصف مليون دولار سنوياً) إلى تسعين موظفاً على الأقل، فالعدد الموجود حالياً هو تسعة وعشرون موظفاً، اثنا عشر منهم مولجون بالمهام الإدارية. وما زال قسم الترميم، مثلاً، بانتظار القرار منذ أكثر من عامين. وتقول الخبيرة البولونية آنا تشايكا المنتدبة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) للإشراف على مختبر الترميم إنها لا تعمل حالياً إلا مع متدربتين اثنتين، »وهما لا تتلقيان التدريب الكافي هنا لأن إتقان هذا النوع من العمل يسبقه عادة تحصيل أكاديمي. لذلك فهما بحاجة إلى السفر إلى الخارج لمتابعة دورات تدريبية إضافية فأنا لا استطيع تعليمهما كل شيء«. وتكمل تشايكا بأن المشكلة الأكثر إلحاحاً الآن هي أن الهبات التي تدفع منها رواتب المتدربات قاربت على النفاد، »في السابق عملت معي إحداهما لمدة ستة أشهر كمتطوعة لكن أتى وقت ولم تعد تقوى على الاستمرار، فتدبرنا لها أمر راتبها، لكن ماذا سيحصل الآن؟ وماذا إذا لم أبق هنا لوقت أطول بعد؟ ما نزال في الانتظار«. وبالرغم من أن تشايكا متخصصة في ترميم المخطوطات والصحف القديمة، لكنها تصف عملها بأنه »شيء من الترف« مقابل المهمات الأساسية التي يفترض أن تضطلع بها مؤسسة المحفوظات الوطنية أسوة بمثيلاتها في العالم: »إن دور المؤسسة لا يقتصر على الحفظ، وإلا فالمخزن يقوم بهذه الوظيفة. في بولندا، مثلاً، جرى نقاش ساخن مؤخراً حول ما إذا كان من الحكمة فتح أبواب أرشيف الدولة أمام العموم لأن ذلك قد يفضح فساد بعض الرسميين السابقين، لكن الأرشيف فتح فعلاً في آخر الأمر. في لبنان، ما زال التحدي الأكبر هو التوصل إلى منهجية احترافية في إدارة الوثائق »العادية«، مما يجعلها بمتناول طالبيها، وليس رهن ذاكرة ومزاجية شخص واحد مسؤول عن »نبش« أي ملف، ومما يجعل المؤسسة صلة وصل حقيقية ما بين كل الإدارات«. على أحد الرفوف في المختبر الذي تشرف عليه تشايكا، وهو الأول وربما الوحيد من نوعه في لبنان، وضعت الصفحة الأولى من »جريدة الأرز« وقد أشير إلى إسمي مؤسسيها فريد وفيليب الخازن (من شهداء الصحافة) في العام 5981، و»المانشيت« عن تظاهرة في ساحة السراي الكبير أمام دار القضاء بسبب قضية مرفوعة على عماد الصلح وحسيب الصلح. تبدو الصحيفة صفراء، متآكلة الأطراف، ولا يلبث الناظر أن يدرك أن وضعها كان أسوأ بكثير إذ كان التآكل قد ضرب وسطها وأجزاء أخرى منها، لكن العمل الترميمي أعادها وحدة موحدة من جديد. وتشرح تشايكا أن »الصحف القديمة الموجودة بحاجة إلى عمل

كثير، ونحن بالكاد نستطيع إبقاء وضعها مستقراً، فهي بحاجة إلى مساحة عمل كبيرة لترميم نوعية سيئة جداً من الورق، كما انه لا تتوفر دائماً العلب الحفظية الخاصة بالقياس اللازم للصحف. لذلك، أجلنا العمل عليها الآن«. وبالعودة إلى القوانين الخاصة بمؤسسة المحفوظات الوطنية، فبالرغم من تعديل المادة عشرين من القانون الرقم 144 في العام 7991، والتي أعطت المؤسسة حق الإيداع القانوني الذي تتمتع به كل من وزارة الإعلام، والمكتبة الوطنية، ونقابة الصحافة، بالإضافة إلى النيابة العامة الاستئنافية (!) في حال كان للمطبوعات صيغة سياسية، وبالرغم من فرض غرامة على كل مخالفة لهذا القانون تتراوح قيمتها ما بين مئة ألف وبين خمسمئة ألف ليرة يمكن أن تضاعف في حال تكرار المخالفة.. ما زالت مؤسسة المحفوظات الوطنية لا تستطيع المطالبة بهذا الحق لأنها، ببساطة، لا تملك المساحة الكافية من المستودعات المجهزة لاستيعاب المواد التي سوف تتدفق عليها في حال التطبيق، كما يقول عبيد: »نحن بحاجة إلى المكان المناسب، وهو قطعاً ليس مساحة الألف متر مربع المستخدمة حالياً كمستودعات. ونحتاج أيضاً إلى جهاز بشري قادر على إدارة هذا الأرشيف وجعله في متناول طالبيه من الباحثين أو حتى من موظفي مختلف إدارات الدولة.. هذا في حال ارتأت إدارة من الإدارات الاستعانة به لاتخاذ القرارات ورسم المخططات المستقبلية. وهناك ايضاً قضية المكننة كتوافر استديو لنسخ الأشرطة مثلاً. لذلك لم نستقبل شيئاً من أي مؤسسة كتطبيق لقانون الإيداع، بل ونتلكأ بإقامة الدعاوى القانونية لحيازة نسخ عن المطبوعات والصحف والأرشيف الإداري من قوانين ومراسيم. حتى أننا لا نستطيع، للأسباب ذاتها، استكمال مراسلاتنا مع الدول الأجنبية مثل تركيا، ومصر، وفرنسا، والنمسا، حيث توجد مستندات تخص لبنان وأرشيفه«. ولعل أفضل ختام لتحقيق عن مؤسسة المحفوظات الوطنية قد أتى على لسان عبيد نفسه الذي قال: »نحن أكثر من تنطبق عليه مقولة »التاريخ يعيد نفسه« لأننا لا نحفظ التاريخ«.

البحث في الأرشيف الكامل لجريدة "السفير"

الكلمات الدالة

عبيد فؤاد | التصريحات | لبنان | مؤسسة المحفوظات الوطنية | المحفوظات

شروط الإستخدام

جميع الحقوق محفوظة، شركة السفير ش.م.ل

للتواصل معنا archives.assafir.com